

قانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٢٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩

في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة

والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة

على شئون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة

والقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤

بإنشاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

باسم الشعب

(رئيس الجمهورية)

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تضاف فقرتان جديدتان إلى المادة (١٠٣) من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩

في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، نصهما الآتي :

ولا يجوز للضباط بالخدمة أو من انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية أو المجالس النيابية أو المحلية ، إلا بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ويجوز لصاحب الشأن الطعن في قرار المجلس المشار إليه أمام اللجنة القضائية العليا لضباط القوات المسلحة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلان صاحب الشأن به ، ويكون قرارها في الطعن نهائياً .

ولا يجوز الطعن في قرارات اللجنة أو المطالبة بإنزالها بأى وجه من الوجوه أمام أى هيئة أو جهة أخرى .

(المادة الثانية)

يستبدل بنصي المادتين (الثانية مكرراً ، الرابعة مكرراً فقرة ثالثة) من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن الدولة وعلى القوات

المسلحة ، النصان الآتيان :

(المادة الثانية مكرراً) :

القوات المسلحة ملك الشعب ، مهمتها حماية الوطن ، والحفاظ على أمنه وسلامة أراضيه ، وصون وحدته وأمنه القومي من أي مخاطر تهدده ، ورعاية مصالحه الاستراتيجية ، وصون الدستور وحماية الديمقراطية ، والحفاظ على المقومات الأساسية للدولة ومدينتها ، ومكتسبات الشعب وحقوق وحريات الأفراد ، والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات ، ويحظر على أي فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات ، أو فرق ، أو تنظيمات عسكرية ، أو شبه عسكرية .

ويكون للقوات المسلحة لمارسة هذه الاختصاصات جميع الصالحيات الالزمة ،

وعلى الأخص الآتى :

إبداء الرأى في طلب التعديلات الدستورية .

إبداء الرأى في مشروعات القوانين المتعلقة بالحقوق السياسية وانتخابات رئاسة الجمهورية والمجالس النيابية وال محلية بما يحافظ على المقومات الأساسية للدولة ومدينتها ، وحقوق وحريات الأفراد .

إبداء الرأى في مشروعات القوانين المرتبطة بالأمن القومي .

(المادة الرابعة مكرراً / فقرة ثالثة) :

ويكون تعين وزير الدفاع بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وفقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها رئيس الجمهورية .

(المادة الثالثة)

يستبدل بنصي المادتين (الأولى ، الرابعة البنود ١٦ ، ١٧ ، ٢٠) من القانون رقم

لسنة ٢٠١٤ بإنشاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، النصان الآتيان :

(المادة الأولى)

يشكل مجلس أعلى للقوات المسلحة برئاسة وزير الدفاع ، وعضوية كل من :

رئيس أركان حرب القوات المسلحة .

قائد القوات البحرية .

قائد القوات الجوية .

قائد قوات الدفاع الجوي .

مساعد وزير الدفاع للشئون الدستورية والقضاء العسكري .

رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة .

رئيس هيئة التسليح للقوات المسلحة .

رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة .

رئيس هيئة القضاء العسكري .

قائد الجيش الثاني الميداني .

قائد الجيش الثالث الميداني .

قائد المنطقة المركزية العسكرية .

قائد المنطقة الشمالية العسكرية .

قائد المنطقة الجنوبية العسكرية .

قائد المنطقة الغربية العسكرية .

قائد القوات الخاصة .

مدير إدارة المخابرات العسكرية والاستطلاع .

١٠ . الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ مكرر (أ) في ٢٧ يوليه سنة ٢٠٢٠

ويكون رئيس أركان حرب القوات المسلحة نائباً لرئيس المجلس ، ويتوالى أمين عام وزارة الدفاع أمانة سر المجلس .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية ضم أعضاء للمجلس من قيادات القوات المسلحة .

(المادة الرابعة - البنود ١٦، ١٧) :

١ - تحديد الأهداف والمهام الاستراتيجية للقوات المسلحة بما يكفل قيامها بمهامها الدستورية ، وتحقق الأهداف السياسية وأهداف السياسة العسكرية التي تحددها القيادة السياسية للدولة .

١٦ - التعاون والتنسيق مع مجلس الأمن القومي بشأن المشروعات القومية التي تمس أمن البلاد وسلامتها داخلياً وخارجياً .

١٧ - الموافقة على تعيين وزير الدفاع وفقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها رئيس الجمهورية .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ قانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ذي الحجة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢٧ يوليه سنة ٢٠٢٠ م) .

عبد الفتاح السيسي